الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزائرة لعام

١٩٨٦(*) ـ ١٩٨٧(*) ـ ١٩٨٨(*) ـ ١٩٨٩(*) ـ ١٩٩٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(*) لم تصدر الموازنة بسبب الأحداث اللبنانية الأليمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي السابع عشر ـ العقد الاستثنائي الاول
الجلسة الثانية
المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٣١ تموز ١٩٩٠

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٣١ تموز ١٩٩٠ برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني. تغيب السادة: انترانيك مانوكيان، صائب سلام، محمد يوسف بيضون، حميد دكروب، راشد الخوري، رائف سماره، علي العبدالله، كامل الاسعد، نديم سالم، أحمد اسبر، ارا يراونيان، اميل روحانا صقر، بيار دكاش، بيار حلو، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، شفيق بدر، عبد الحليم عويدات، فؤاد الطحيني، فؤاد نفاع، امين الحافظ، باخوس حكيم، جبران طوق، طلال المرعبي، عبد المجيد الرافعي، موريس فاضل، هاشم الحسيني، جوزف سكاف، حسن الرفاعي، طارق حبشي، عبد المولى امهز، ميشال معلولي.

وتمثلت الحكومة بالسادة: عبدالله الراسي، ادمون رزق، البير منصور، نزيه البزري، ميشال ساسين، علي الخليل، جورج سعاده، الياس الخازن، سوزين خان اميريان.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

حضرة الزملاء، هذه الجلسة مخصصة لدرس واقرار مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠.

الكلمة لحضرة النائب الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، حضرة الزملاء. من المعروف لدى الجميع الظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد، وبما اني الوزير، فمن المعروف ان النفقات المترتبة على الدولة وعلى الادارات العامة قد اختصر منها الكثير لكن نواجه حاجات الناس وانه حتى الواردات التي وردت في مشروع الموازنة لا تتفق عمليا والواردات التي يمكن ان تدر على الخزينة الا انه ومن المستغرب وفي ظل الحاجة التي تمر بها البلاد ان نرى بعض قطاعات الدولة تبذر اولا الاموال بصورة لا رقيب عليها، ونرى قطاعات اخرى يمكن ان تدر على الدولة اللبنانية وعلى الخزينة الكثير من الاموال،

وهي لا تزال فالتة كما كانت منذ عشرات السنوات، ولذلك استغرب كيف ان الحكومة لم تلحظ في مشروع الموازنة زيادة بعض الضرائب والرسوم على قطاعات نعتبرها من الكماليات التي لا يجوز ان تبقى كما هي، واعطي على سبيل المثال الضرائب المفروضة او الجمارك المفروضة على السيارات، والتي لا تزال تستوفى باعتبار ان سعر الدولار ست ليرات لبنانية، مما يعني ان سيارة فخمة يدفع ثمنها عشرات الوف الدولارات ويستوفى عنها جمرك لا يتعدى المائة الف ليرة لبنانية، وهذا امر لا يجوز ان يمر ونحن في ظروف كالتي نحن فيها دون ان ندخل عليها التعديلات المطلوبة وبالاضافة الى ذلك هناك الاملاك البحرية المستثمرة من المواطنين، منها ما استثمر بشكل قانوني ومنها ما يستثمر بشكل غير قانوني، ومنها ما رخص له بشكل قانوني ومنها ما لم يرخص له، واذا ما درسنا ما هي الرسوم والضرائب التي فرضت على استعمال الاملاك العامة لوجدنا انها زهيدة جدا لدرجة اننا نعتبر ان الاملاك العامة التي تعود ملكيتها للمواطنين وللدولة لا يستوفى عنها الا رسم رمزي لا يجوز في الظروف التي نحن فيها.

وهنا اتوقف عند ما ورد في تصريح الزميل معالي الوزير جورج سعاده حول أوضاع الهاتف ومما قاله انه اكتشف بالتحقيقات التي اجراها ان هناك خطوطا هاتفية مفتوحة ليلا ونهارا، ويستوفى رسم المخابرات عليها مباشرة من قبل الموظف ولا تدخل في موازنة الدولة. كل الناس تعرف ذلك وقد اعلن الوزير هذا الامر. وانا شخصيا دونت نقاطا من تصريحه الرسمي للقول بانه يجب ان تفتح النيابة العامة تحقيقا بهذا الامر كما اعلن معالي الوزير وهو مصمم على ذلك باعتبار ان في هذا الامر خطورة ليس لاننا لا نسمح للناس بالمخابرات الدولية الطويلة دون ان يدفعوا وانما لانه يترتب على الدولة ان تدفع نصف رسم المخابرة للدولة التي نخابر معها.

اقول واعطي هذه الامثلة للتدليل على اننا اذا ما اردنا ان نقدم للمواطنين ونحن نعلم في اي حالة هم هؤلاء المواطنون، ونحن نعلم ايضا ما هي الحاجات التي يحتاج اليها هؤلاء المواطنون، يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان هناك امورا وابوابا في الشأن العام فالتة، وغير صحيحة لا تأخذ بالاعتبار الحاجات الضرورية للمواطن وهذا ما يستدعي ان ننظر اليه في هذه الموازنة، ومواجهة المشكلات القائمة وعدم السعي لادخال اي التزام جديد على الدولة لكي نواجه النفقات الباهظة التي تترتب عليها.

وكلنا نعلم ان في حساب موارد الدولة ان الرقم الموجود في الموازنة لا يوازي ما ترتقبه الدولة من مداخيل عليها لمواجهة الاعباء المترتبة عليها، ولا يخفى ان هناك صندوقا للدعم سينشأ للقيام بحاجات او بمشاريع الدولة اللبنانية، بل يجب علينا نحن كلبنانيين وكدولة لبنانية ان نحاول تأمين الممكن من المداخيل لكي نستطيع مواجهة ما يترتب على الدولة من واجب تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطن لكي نمكن هذا المواطن من الصمود في هذه الظروف الاستثنائية وعدم اللجوء الى الهجرة في ظروف كالتي نحن فيها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولا أريد أن ادخل في تفاصيل بقية الواردات من وزارة الصحة وما يجري من التعاطي مع المستشفيات الخاصة، من وزارة الهاتف التي ذكرت، من التحقيق بالضرائب ومعالي وزير المالية خبير في هذا الموضوع ويعرف ما يجري في وزارة المالية على صعيد الادارة، الى آخره من امثلة يمكن ان تعطى لسد العجز الكبير الواقع في ميزانية الدولة.

أضيف الى ذلك ان الحكومة اللبنانية وضعت برنامجا وخطة لكي تبدأ ببسط سلطتها على بيروت الادارية، واعتبر ان هناك فريقا قد وافق على هذا الامر وهو القوات اللبنانية، وفريقا اخر قد رفض هذا الامر، وانا من القائلين انه يجب على الحكومة ان تأخذ ما يتوفر لها، وما يعرض عليها خصوصا وانه اخذت الحكومة الشق الذي تم التوافق عليه، تأخذ المرافىء ومن ضمنها مرفأ بيروت الذي يمكن ان يدر على الدولة الكثير من الواردات التي تسمح بتغطية العجز بالخزينة. وان اكتفينا بهذه المسألة فهذا لا يعني ان الدولة يجب ان تبقي على المرافىء غير الشرعية المفتوحة والتي يجب ضبطها من قبل المشرفين عليها فاما ان يقدموها للدولة او ان يضعوا عليها مركزا جمركيا كي يستوفي الضرائب والرسوم المترتبة على البضائع القادمة الى لبنان، وان كنا في ظرف لا يسمح لنا بمحاسبة الحكومة على بعض المخالفات التي يشهدها المواطن العادي فهذا لا يعني اننا لا نوجه الانتقاد ولا نطلب تقويم الاعوجاج اذ ان باستمرار هذه الامور يستمر سقوط الدولة وسيجر سقوط ثقة الناس بها ويجب عليها ان تسترد هذه الثقة لكي تتمكن من تقديم نفسها كبديل عن الحالات القائمة المخالفة للقانون في لبنان، هذا بصورة خاصة اما فيما يتعلق بالاعتمادات المرصدة للانشاءات ان كان على صعيد الموارد المائية والكهربائية او على صعيد وزارة الاشغال العامة.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

نحن مع كل منطقة في لبنان تحتاج الى طريق او الى مشروع ماء او كهرباء ونحن نعتبر اذا استطعنا ان نقدم كل الحاجات في كل المناطق، انما ما لا يجوز هو ان نعامل المناطق بشكل غير منصف وغير متساو، وهو ما يخالف ابسط المبادىء التي اقررناها في اتفاق الطائف، وهو ان نحافظ على التوازن في الانماء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمناطق في لبنان، واذا ما اطلعنا على مشروع الموازنة الموزع على الزملاء الكرام، وهو مشروع غير متكامل، واذا ما دققنا في الفقرات التي تبين كيفية توزيع الاعتمادات لوجدنا يا دولة الرئيس ويا حضرة الزملاء الاجحاف في توزيع الاعتمادات ان هناك مناطق طالها الصيف ومناطق استمر عليها الشتاء وان مناطق هي ابنة جارية ومناطق هي ابنة ملكة.

هذا لا يجوز اطلاقا، وكي لا نؤخر اقرار هذه الموازنة سأتقدم باقتراح خطي لكي تؤخذ مجموع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاعتمادات المتعلقة بالانشاءات وتوزع على المناطق بحسب عدد النواب في هذه المناطق وبصورة استثنائية لهذه السنة لاننا لم نتمكن من مشاركة لجنة المال في دراسة توزيع هذه الاعتمادات لكي يأتي هذا التوزيع عادلا ومتناسبا مع حاجات المواطن ونضع حدا للاشكال وللجدل الذي يمكن ان يقوم بين ممثلي هذه المناطق وكلهم حريصون على مصالح مناطقهم. ولا اذيع سرا ما قلت انني اذا ما تصديت لهذا الموضوع فلانني امثل منطقة محرومة حرمانا كليا من كل الخدمات الاجتماعية اكانت الطرقات او الكهرباء او المياه او الهاتف، كل الخدمات الاجتماعية لكي نوزع تلك الاعتمادات على كل المناطق اللبنانية بالتساوي، بحسب عدد نواب هذه المناطق على ان تحدد هذه الاعتمادات بين وزارة الاشغال العامة ونواب هذه المناطق باتفاق خطي، واعتقد اننا بهذا الشكل يمكن ان نحل المشكلة التي يمكن ان تواجهنا اذا ما اردنا اقرار هذه الموازنة وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، اعتقد ان اللجنة المالية انكبت خلال جلسات عديدة على دراسة هذه الموازنة، وانها المرة الاولى التي نبحث فيها في موازنة الدولة في جلسة عامة منذ خمس سنوات، وقد يقول قائل ماذا بعد، وماذا حصل، فالدولة استمرت والعمل ولو منقوصا استمر، فماذا حصل وما هو الثمن الذي دفعناه لدولة دون موازنة بعد مضي خمس سنوات متتالية، وقد يقول قائل ان الضرائب لم تدفع، فانا اريد هنا أن اسجل ان غياب الموازنة خلال خمسة اعوام كلف الشعب اللبناني اقصى واكثر من الضرائب، كلفه ضريبة الدم، وكلفه ضريبة تدني قيمة العملة اللبنانية الى مستويات لم يسبق لها مثيل وهو أقسى ضريبة واكثر الضرائب ظلما وأقلها عدالة لان الفئات الشعبية هي التي تدفعها وغالبا ما تكلم عنها الكثيرون ممن هم متضلعون في علم المال وغيره، وهذه الضريبة دفعها الشعب اللبناني.

العملة اللبنانية يسقط ما يقارب المئتي مرة من قيمتها الاساسية، هذا ما يجب ان نسجله دولة الرئيس، هي مناسبة ايضا لنبحث في بعض الامور الجوهرية انا لاحظت ان الموازنة هذه السنة على غير عادة، لم تزل النسبة المئوية لكل وزارة في مجموع الموازنة، وعدت للمقارنة مع اخر موازنة عام ١٦٨٥، وضعت النسب المئوية وتبين لي ما يلي:

من أصل ١٨ وزارة ووحدتي رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، هناك عشر وحدات لا تتجاوز موازنتها اكثر من نصف او ١٪ من مجموع الموازنة وهذا يعني ان عشر وزارات ومجلس النواب لا تنال الا ١٠٪ من الموازنة، الا ان هناك وزارتان يتعدى الانفاق عليها نسبة ١٥٪ الا وهي وزارة التربية ١٦٪ ووزارة الدفاع ٢٤٪ من مجموع الانفاق اي ان المؤسسة العسكرية تستغرق ربع الانفاق العام وهذا دليل من جهة على عطف اللبناني على جيشه، ولكنه ايضا يضع مسؤولية كبيرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على من يقوم على هذه المؤسسة وهي كما قلت تستغرق تقريبا ربع الانفاق العام اليوم وليس في هذه الارقام جميع اكلاف المعدات والمصاريف الباهظة صرفت في عهد مضى من مليارات الدولارات على التجهيز.

موضوع آخر دولة الرئيس نتعرض له في سياق الانفاق وهو موضوع الادارة، فهناك في ملاك الدولة ٢٤ الف مركز، والشاغر منها اكثر من النصف، اي ان عدد الموظفين الدائمين ١٢ الفا والملاك يلحظ حوالي ٢٤ الف مركز، يعني ذلك ان الحكومة اذا ارادت وسمحت الظروف انما تفعل الادارة فسوف تجري تعيينات فيها، فهنا اريد ان الفت الحكومة اننا في الطائف أزلنا الحاجز الطائفي للوظيفة باستثناء وظائف الفئة الاولى، واخذنا من كل طائفة لنعطي الدولة. اخشى ما اخشاه هو هذا المبدأ اذا استمرت عليه الى حكومة دون ان تقوي اجهزة الخدمة المدنية والاطر الاصلاحية اخشى ما اخشاه ان تكون الحكومة اداة لاستقواء فريق على فريق فاما ان يأتي الموظف كما نريد، وولاؤه للدولة عن طريق تعيينه عبر مجلس الخدمة المدنية ومتمتعا بالمؤهلات والكفاءات كما اردنا ولا يكون مرهونا لا بطائفة ولا بحزب ولا بزعيم، ويكون الولاء للدولة، عندها مرحبا باي موظف من اية طائفة وايا كان انتماؤه.

فيكون تابعا للخدمة المدنية التي تشرف على تعيينه وعلى ترفيعه وعلى نقله وعلى كل مراحل حياته الوظيفية. اما ان يأتي الموظف بحكم وساطة من طائفته او ملته او من رئيس طائفته او حزبه او غيره، فيكون عند ذلك مرهونا بهذا او ذاك. اخشى ما اخشاه ان تأتي فئات معينة تطغى على الدولة، وكلنا يعلم ان الادارة عصب الحكم، ولذلك نعلم ان نقاشا طويلا دار حول كيفية انتقاء افراد الادارة وايلائهم الوظيفة. النقطة الاخيرة دولة الرئيس، اريد ان اقول ان ما هو المهم في هذه الموازنة لعله ليس ما فيها، بل ما ليس فيها، كل برنامج الاعمار، وكل برنامج الانفاق على البناء وانهاض البلاد من الكبوة التي هي فيها.

دولة الرئيس، نحن مقدمون ان شاء الله على فترة من البناء والاعمار، والدول الصديقة وقبلها الدول الشقيقة ايدت عزمنا في انهاض البلاد مما هي فيه، وانشأت هذا الصندوق الشهير الدولي لدعم لبنان، ولكن يجب ان لا نتكل على غيرنا فالمسؤولية هي مسؤولية لبنانية والصندوق سيعطي بقدر ما نحن نخطط له بحدود اولويات، والا كانت ايضا كارثة اخرى لاننا نحن اللبنانيين نعلم ما في مناطقنا من حرمان ومن حاجات ومن اولويات، وعلينا ان نقف الى جانب هذا الصندوق مع الاسف حتى الان لم ننشىء لا الادارات ولا الهيكليات اللازمة للتخطيط وللاعمار، قضية المؤسسات الموجودة قضية طويلة، وواجب مجلسنا الكريم ان يلحظ بديلا لما هو قائم وما هو سبب الكثير من المآسي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أمل دولة الرئيس، ان ننكب فور الانتهاء من التصويت على هذا المشروع الى ايلاء هذه الامور الاهمية اللازمة، من جهة لنعيد اجهزة التخطيط لدولة، ومن جهة ثانية حتى نفعل الامكانات الشاسعة الموجودة في المحافل الدولية ازاء لبنان من عطف ومن استعداد للمساهمة في قضية الانماء ومن الاستفادة من جميع تلك المراجع التي تنتظر ان يراجعها لبنان مراجعة علمية مدروسة وفاعلة وشكرا.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

الحمد لله، اننا نجتمع بعد خمس سنوات لندرس موازنة لبلدنا لبنان، ولنتناقش في امور هذه الموازنة، وهذا امر يثبت ان هذا البلد وان المسؤولين فيه ولا سيما مجلس النواب ما زالوا قادرين على ان يعيدوا الامور الى نصابها الصحيح وان ينهوا الوضع الشاذ الذي عاشه لبنان لمدة طويلة من ايامه.

دولة الرئيس، ان المناقشة في امور الموازنة وهي مناقشة تشمل جميع امور الدولة هو امر ضروري لانها تنير الطريق وتوظف امورا كثيرة بالنسبة لهذا البلد، لقد بدأنا بالمناقشة في الجلسة الماضية، ومن حسن حظ لبنان ان المواضيع التي اثيرت في الجلسة الماضية ولا سيما ما بدأه زميلنا الدكتور جميل كبي واكملناه نحن حول موضوع مياه الليطاني والحاصباني وسائر مياه لبنان قد فعل فعله. لقد سمعنا ان دولة رئيس مجلس الوزراء سيثير هذه الامور في مؤتمر وزراء الدول الاسلامية في القاهرة، وانتقل بعدئذ الى موضوع اخر لاهنىء الزميل الصديق بطرس حرب على مبادرته. ولكني اقول بصراحة اننا نرفض زيادة الضرائب الا حين تصبح الدولة قادرة على استيفائها.

اما اليوم فالجميع يعلم ان الدولة ومؤسساتها عاجزة عن استيفاء هذه الضرائب ومجلس الوزراء قد سبقنا الى ذلك حين اصدر قرارا منذ بضعة اشهر يوقف فيه استيفاء الضرائب الجمركية لانه يعي اكثر منا بان سلطة الدولة على المرافىء العامة هي اضعف من ان تضع يدها عليها، وان تستوفي منها الضرائب، علما ان الضرائب الجمركية هي اقل بكثير مما يجب ان يفرض على السلع المستوردة ولكن لن نزيد الضرائب لتستفيد منها فئة هي غير الدولة اللبنانية.

انتقل بعدئذ الى موضوع اخر وهو موضوع الانفاق من قبل مؤسسات الدولة، اني اتمنى ان يقرر المجلس الكريم بان الدولة وسائر مؤسساتها لا يحق لها ان تنفق اي مبلغ الا وفق قوانين المحاسبة العامة. وقد يقال ان ذلك ليس واردا في صلب القانون. انا اقول، ان ذلك صحيح، ولكن اتمنى ان يذكر ذلك صراحة في مقدمة الموازنة او في الاسباب الموجبة لها فيرتاح بذلك الموظف في وزارة المال وترتاح المؤسسات في الدولة. واخيرا اثار الزميل بطرس حرب موضوع بيروت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وانا لا اريد ان يقال عني اني اقليمي، بل اتمنى على الدولة ان تعجل وتفرض سلطتها على سائر انحاء العاصمة بيروت، وخصوصا على المناطق التي يقال ان المسيطرين عليها قد وعدوا بتسليمها اني اتمنى على الحكومة ان تسرع بوضع يدها على سائر اجزاء بيروت لكي يقال اننا بدأنا بفرض سلطان الشرعية وبدأنا بتوحيد لبنان ابتداء من بيروت العاصمة وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة الزميل الشيخ توفيق عساف.

توفيق عساف: دولة الرئيس، اطلعت على الموازنة المتواضعة، واطلعت على المداخيل الوهمية الواردة في هذه الموازنة، ولكن لا يسعني الا القبول بالواقع، فهذا الواقع يحتم علينا ان نوافق على ما ورد في هذه الموازنة بالرغم كما قلت من تواضعها، ولكن اريد ان اذكر بان البند الاكبر فيها هو الرواتب، فيا دولة الرئيس يجب ان نعالج مسألة العدد الكبير الكبير من الموظفين الذين هم خارج لبنان منذ سنوات ولا يقومون بما يترتب عليهم من واجبات، فماذا ستفعل الدولة بهذا العدد الكبير الذي لا يحضر الى عمله ولا يساهم بما يتوجب عليه من اعباء وظيفية، اريد الجواب، ماذا ستفعل الدولة لمعالجة هذا الموضوع، وهناك مبالغ طائلة تذهب بدون اي نتيجة، هذا من ناحية اما من ناحية ثانية فان بعض الموظفين طبعا بالنظر للاوضاع الاقتصادية السيئة وانا لا انكر ان الرواتب التي يتقاضاها الموظفون لا تشبع ولا تغني فلماذا لا تعود وتنظر بالعدد اللازم، فاذا كان هنالك موظفون خارج لبنان او في لبنان ولا يحضرون الى مراكز عملهم، فيجب على الدولة ان تقف موقفا حازما وان تستغني عن هؤلاء وان تجد العدالة اللازمة لمن يقوم بواجبه ويداوم على عمله بصورة مستمرة.

اعود الى ما قاله زميلي بطرس حرب فيما يتعلق بتوزيع الاعتمادات وخصوصا على الطرقات، اريد ان اعود الى المناطق المحرومة منذ سنوات وسنوات، ويمكن لزملائي ان يشاهدوها شخصيا واعني بها منطقة عاليه بالذات.

هذه الاعتمادات يجب ان توزع على النواب الاحياء والاموات وان تعوض الدولة عن الاجحاف السابق الذي لحق بهذه الطرقات. ان طريق عاليه وطريق الكرامة، دولة الرئيس قد شقها الاهالي ولم تدفع الدولة واصبحت اليوم طريقا دوليا وقد دفعنا وساهمنا ماليا في شق هذه الطريق وتزفينها في الماضي.

وهناك طرقات دولية اخرى، طريق الشوف، دير القمر اصبحت طريقا دولية واذا اعددنا السيارات التي تمر على هذه الطريق لاندهشنا من عددها الهائل، لذلك لا نتمكن ان نقيس طريقا اصبحت دولية وطريقا اخرى. لذلك ارجو واتمنى ان نعطي حاحب الحق حقه ولا نريد ان نظلم الاخرين كما كنا مظلومين في السابق، وشكرا يا دولة الرئيس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لرئيس لجنة المال والموازنة الشيخ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، اتوقف عند اقتراح ورد على لسان الزميل بطرس حرب وعند عبارات وردت ايضا تقول بأنه، كان هناك ابناء جارية وابناء ست وعرفت من احاديث حصلت خارج هذه القاعة بأنه يأخذ على بعض المناطق انها اخذت اعتمادات اكثر من سواها وانه يطالب بالمساواة وبالتوازن، وسمعت بانه بصورة خاصة يركز على منطقة عكار وبانها استفادت من ارصدة واعتمادات لم تتوفر مثلا لمنطقة البترون المحرومة ايضا.

كنت اتمنى على الذي يغمز خارج هذه القاعة ان يسمي الاشياء باسمائها، ان المشروع جاءنا من الحكومة، من مجلس الوزراء الذي له فيه بواسطة التجمع الذي ينتمي اليه اكثر من فاعل رئيسي جاء مشروع الموازنة الينا وليس فيه ليرة واحدة لبعض المناطق ومنها البترون وكان عليه ان يراجع تلك المراكز التي بيدها القرار ليعرف لماذا حرمت االبترون ولماذا حرم الزهراني ولماذا حرمت النبطية وسواها من المناطق.

وكان على لجنة المال وهي التي لا تعلم اي طريق يجب ان نصلح في البترون او في زغرتا او في بشري، نحن لم نكن لنحل محل الادارة، محل الوزارة التي لديها وحدها المعطيات واسماء الطرق التي هي بحاجة الى اصلاح، كان على اللجنة ان تجتهد يوم لم يكن للبترون ولا ليرة واحدة، حاولت اللجنة ان تخفف من هذا الاجحاف اللاحق. ليس بالبترون فقط، بل بكل المناطق اللبنانية وهي على غير علم بالطرقات الواجب ان تصلح. انا كنت امل من الزميل الكريم ان يتوجه الى الحكومة لمعرفة الاسباب التي جعلت مجلس الوزراء لا يعطي بعض الطرقات في بعض المناطق ما تستحقه من اهتمام وكان على اللجنة ان تسد الفراغ فحاولت بالتشاور، ودولة الرئيس على علم بكل الاتصالات، ان تسد الفراغ وان تسد النقص وقد اعطينا ما بامكاننا لكل المناطق ليكون هناك عدالة وتكون هناك مساواة.

اما ا اذا عدنا الى عكار واعرف مدى اهتمام الزميل الكريم بهذه المنطقة وهذا ليس بجديد، انني اقول له بانه لا يجوز عندما نتحدث بالتوازن الذي قررناه في الطائف ان نقول نعود الى عدد النواب. عدد النواب في عكار اربعة نواب ومنطقة عكار في مساحتها وسكانها تساوي خمس مناطق في الشمال. تساوي قضاء طرابلس وزغرتا وبشري والكورة والبترون في المساحة ونحن عندما نتكلم عن الطرقات، فبدلا من ان تكون طول الطريق ثلاثة كيومترات يجب ان تكون عندنا ثلاثين كيلو مترا وعندما نحاول ان نخفف من الحرمان وان نصحح الطرقات فيجب ان تؤخذ تلك الطرقات بعين الاعتبار وعندما نتحدث عن منطقة بعلبك ـ البقاع، فهي تمثل ٤٣٪ من اراضي لبنان، فهل يجوز ان نقول بان هذه المنطقة يجب ان تساوي عدد السكان الموجودين في اية منطقة وان نأخذ على النائب.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لذلك هذا الاقتراح لا يجوز ان يمر لانه بهذا يكون عدم التوازن والتوازن الذي تحدثنا عنه في الطائف، ليس المساواة اليوم في المناطق ولكن يجب ان يصحح الحرمان ان يصحح الواقع الذي نعيشه منذ ان كانت الدولة ومنذ ان كان الاستقلال.

وانني اقول للزميل الكريم اذا ما رأى ان عكار قد اخذت مبلغا يزايد ويحكى عنه بمليار او اكثر بمليارين فيجب ان يعلم اولا الى ان الـ ٦٠٠ مليون موضوعة لعرمان العبد وهي في منطقة المنية وعكار انما هي لاوتوستراد دولي مقرر منذ عشرات السنين وقد مر عليه الجميع في الازمات في السنة الاخيرة. وهذا لا يمكن ان يحسب لعكار لانه طريق دولي يربط لبنان بجميع دول العالم عبر سوريا واذا ما قيل ان هناك ٨٠٠ مليونا يا حضرة الزميل الكريم وانا اعرف ان هذا المبلغ وجدته حتما اكثر من المعقول فطريق حلبا ـ الرويمة ـ الهرمل التي تمر ببلدة القبيات، هي الطريق الوحيدة التي تربط الشمال اليوم بكل اقطار لبنان وهناك في بضعة اشهر طريق الارز ـ عيناتا ولكن على مدار اثني عشر شهرا وجميعكم سلكتم هذا الطريق فليس سواها طريق لمئات الشاحنات قي كل يوم تنقل البضاعة من مرفأ طرابلس وتنقل المحروقات والزيوت من (الاي.بي.سي) الى البقاع والى الشوف والى جبل لبنان والى بيروت الغربية.

ليس سوى هذه الطريق تعمل طيلة اثني عشر شهرا فاذا ما وضع لها مبلغ الـ ٨٠٠ مليون ويقضي لها حسب الدراسات مبلغ مليارين ونصف ولم تشأ وزارة المال عصرا للنفقات ان تعطي السنة اكثر من هذا المبلغ وهذه دراسات الادارة انما وضعت لانه يجب ان تتأمن تلك الطريق الدولية التي سلكها زميلي اكثرمن مرة ولا يمكن ان يسلك سواها والحمد لله انه اليوم بوجود الطائرة من القليعات استغنى عن الطريق مؤقتا ولكن هذه الطريق هي الشريان الوحيد ولا يمكن ان تحسب على منطقة عكار.

لذلك نعود الى الحرمان يا دولة الرئيس، وضعنا لعكار بعد هذه، اذا ما حذفنا المليار ونصف، وضعنا لوادي خالد وهي مجاهل ١٥٠ مليونا، وضعنا لمنطقة اكروم ٢٠٠ مليونا وهي مجاهل. عشرات القرى حتى هذا التاريخ ليست فيها طريق واحدة معبدة على الاطلاق ومن هم من منطقتي يعرفون بان هذه المنطقة، يسير اهلها على الاقدام ثلاث ساعات ليصل لاول طريق معبدة وهذا لا يجوز، اين التوازن؟ التوازن نحن في عدد النواب ومساحة عكار تساوي خمسة اقضية وهذه الخريطة فانظروا اليها، لا يجوز ان نتكلم بهذا المعيار لان التوازن اولا في هذا الموضوع بالذات يؤخذ بقدر طول مسافات الطرقات ويؤخذ ايضا للتعويض عن الحرمان المزمن المدمن الذي نعانيه منذ ان كان الاستقلال، هذا ما وضعناه لمنطقة عكار، ١٥٠ مليونا لوادي خالد، ١٥٠ مليونا او ٢٠٠ مليونا لمنطقة اكروم، لفنيدق، القموعة، منطقة ايضا فقيرة محرومة، منطقة عكار العتيقة كلها مناطق تعد مئات الالوف وليست لها طرقات، هذا ما فعلناه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما بعد يا دولة الرئيس، فان اللجنة المالية التي لي شرف رئاستها، انكبت مدة شهرين على دراسة جميع الارقام والوقائع بدقة في خلال ستة ايام بالاسبوع وكنا نقضي الساعات الطويلة حتى الساعة الرابعة والخامسة بعد الظهر لنناقش ونمحص في كل رقم وليس لنا نحن اعضاء اللجنة المالية ان ندافع عن طريق في منطقة ما لاننا نجهلها.

وكنا نأمل ممن له اعتراض ان يأتي الى هذه القاعة ويناقش معنا ويدافع عن منطقته وعن طرقاته ويبين حاجات الطرقات الملحة وعندما لم يفعل فليس لنا نحن، ونحن نجهل في كثير من المناطق اية طريق يجب ان تفضل على الاخرى. ومع ذلك فاني اطمئن الزميل الكريم بان الحظ التي نالته البترون ليس من طموحنا بالنسبة لهذه المنطقة ولا بالنسبة لسواها من المناطق.

لقد نالت اكثر ما نالت عكار لاننا اولا اكدنا لها بان مئتي مليون ليرة يجب ان تصرف بمعرفة نائبي المنطقة وعندما لم نعرف ما هي الطرقات خصصنا لقضاء البترون مئتي مليون دون تسمية وتركنا ذلك لتحديده من قبل... وعندما اعلمنا من قبل الادارة بطريق تربط تنورين باللقلوق بكذا، وضع لها ١٥٠ مليون ليرة وطريق داخلية ـ لالا كذلك ٥٠ مليونا على ما اذكر.

اذا كان يجهل هذه الارقام فانني اقولها امامه لا لشيء الا للقول بان ما جاء في مشروع الموازنة جاء من مجلس الوزراء الذي اعهدك صديقا له وممثلا بوزير كريم نحترمه دخل الان الى القاعة، وبرئيس كنا نامل بان لا تاتي الموازنة خالية من اي قرش لهذه المنطقة التي حاولنا ان ندافع عنها.

من جهة اخرى، يا دولة الرئيس، فلجنة المال ليست هي التي تقرر، بامكانها ان تطلب على الحكومة ان تقبل، لا نحن، ويجب ان يكون ذلك معلوما ليس بامكاننا ان نزيد اي مبلغ الا بموافقة وزير المالية والحكومة. وعندما نكون نحن قد وصلنا بهذا المبلغ لاية منطقة من المناطق التي كانت محرومة في مشروع الحكومة، حاولنا الكثير مع الوزير العنيد والساهر على موضوع التوازن في الموازنة، حاولنا الكثير لكي نقنعه بزيادة المبالغ التي اعتبرتها اللجنة ضرورية لكي يكون هناك مساواة وعدالة بين المناطق.

لا يجوز اطلاقا دولة الرئيس، اذا ما اردنا ان نبقى بروحية الطائف، الا ان نكون مع المناطق المحرومة وفي اول هذه المناطق منطقة البترون، لكن يجب ان لا يقال: كلا سنعمل على عدد النواب.

نحن لا نقبل ابدا: بهذا الاساس لان المناطق الواسعة في مساحاتها المحرومة منذ عشرات السنين، لا يجوز ان نقول انه يجب اليوم ان تتساوى باي مبلغ يصرف مع بقية المناطق.

عندما نرفع عنها الغبن، عندما نرفع عنها الاجحاف، عندما نرفع عنها الحرمان عند ذلك نتساوى وعند ذلك بامكاننا ان نتحدث عن التوازن. شكرا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لمعالي الوزير الاستاذ جورج سعادة.

جورج سعادة: دولة الرئيس، الواقع ان هناك موضوعين: الموضوع الاول يتعلق بوزارة البريد والاتصالات، والشيء الذي اشار اليه الزميل بطرس حرب، الواقع اعلنت ما يعلمه كل الناس بان المخابرات الدولية تكبد الدولة اللبنانية مبالغ باهظة جدا، دون ان يستفيد المواطن الاستفادة الكاملة منها، فهنالك خطوط مفتوحة دوليا مع العالم وبامكانك ان تذهب الى مكتب معين في باريس وان تتكلم مع من تشاء وكذلك الحال بكندا واميركا، فهذا شيء معروف تماما مع العلم ان كل مخابرة خارجية يترتب على الدولة نصف الرسم للدولة التي نتحدث معها او التي نتحدث منها، وهذه الرسوم تذهب الى اشخاص معينين، انا اقول واعترف من على هذا المنبر، ان هنالك تدابير متعددة وقد احلت الى النيابة العامة بعض الملفات، والان ليس بامكاني التحدث باسهاب عن كل المعاناة في وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ففي لبنان مناطق ضربت وضربت فيها كل البنية التحتية والمناطق التي لم تضرب، سرقت منها الخطوط، وهنالك كذلك تحقيق يجري مع عصابة القي القبض عليها بسرقة الكوابل في رياض الصلح على مسافة طويلة وكذلك الكوابل التي تمتد من رياض الصلح عبر الاسواق الى الريفولي. فهناك امور وقريبا جدا ان شاء الله ساجتمع مع اللجنة او باجتماع لنتحدث عن سياسة وزارة البريد والمواصلات، وانا افهم معاناة الناس وافهم المراجعات التي تتم يوما وافهم الجهد الذي بذل والذي يبذل حاليا من قبل الموظفين ولكن النتيجة لن تكون كما اتوخى او كما تتوخون لاسباب متعددة سأعود الى شرحها قريبا معكم ان شاء الله.

اما فيما يتعلق بالموضوع الاخر وبصفتي النيابية، فكل واحد منا يستطيع ان يتحدث ساعات بل اياما عن الحرمان الذي تعانيه منطقة، فقد تساوينا جميعا بالحرمان ولكن فيما يتعلق بقضية احالة الموازنة على المجلس النيابي فالحكومة تحيل دائما هذه الموازنة على المجلس النيابي وينصرف النواب عبر لجنة المال والموازنة الى درسها وتمحيصها وانا ابادر واسارع الى القول بانني لم اكن قد تسلمت حقيبتي بعد عندما احيلت هذه الموازنة على المجلس النيابي الكريم ولكن جرت العادة، يا صديقي وعزيزي الشيخ مخايل، ان تدرس لجنة الموازنة كل الوزارات وتبقي الى النهاية الجزء الثاني من وزارتي الاشغال العامة والموارد المائية والكهربائية ويعقد اجتماع مشترك بين لجنتي المال والاشغال العامة يدعى اليه جميع نواب المناطق وفي مثل هذا الاجتماع كانت توزع الاعتمادات نحن لسنا ضد عكار ولا ضد اي منطقة، فعكار تشكو الحرمان ونحن الذين نشكو في منطقة البترون الحرمان.

نعرف مرارة الحرمان في بقية المناطق، علينا ان ننظر الى هذا الموضوع من هذه الزاوية ليس الا، فكل نائب، نحن نواب الامة ومسؤولين عن كل المناطق اللبنانية ولكن كلا منا انتخب على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اساس دائرة انتخابية معينة وعليه ان يحافظ على مصالح هذه الدائرة.

نحن في منطقة البترون، اذا اخذ المقياس على اساس المساحة الجغرافية فنحن مع هذا المقياس، واذا اخذ على اساس العدد، كذلك نحن مع هذا المعيار مع اننا نظلم اذا اخذ على اساس العدل لان هنالك مناطق، مساحتها اصغر بكثير من منطقة البترون ولها نواب اما مثل البترون واما اكثر، واذا اعتبر المقياس الحرمان فنحن مع هذا المقياس، الا اعتمدوا مقياسا واحدا حتى نوافق عليه ولكن هو ان يكون المقياس هو الاعتباطية ودون ان ننظر الى واقع بقية المناطق فاسمحوا لنا من منطلق مسؤولياتنا كنواب عن منطقة تشكو الحرمان ان لا نوافق على هذا المقياس، شكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ محمود عمار المحترم.

محمود عمار: دولة الرئيس، اسارع الى القول باني لست نائبا عن بعبدا ـ المتن الجنوبي فقط، انا نائب عن لبنان، انا ممثل لهذا الشعب وتعنيني مصالح كل منطقة في لبنان وعلى رأسها عكار والبترون اذا لنتفق على هذا الامر ونناقش الموضوع بطريقة ايجابية. واسارع ايضا الى الزملاء الذين يتسابقون على الاعتمادات وابشرهم بان لا يفرحوا لان هذه الاعتمادات اذا ما ظل الوضع على هذا الشكل، مع الاسف فاما ان تذهب واما ان لا تنفذ.

لنكن صريحين، نحن نعيش يا دولة الرئيس الان في حالة فوضى واهتراء. ما الفائدة من اقرار كل هذه المشاريع وقد سبق لنا واقررنا مشاريع اثناء الفيضانات في البقاع وفي البترون حتى اني اسأل الزملاء هل هناك دليل على ان هذه الاعتمادات نفذت بامانة؟ كلا.

والان يا دولة الرئيس، انا انطلق من هذا الوضع، الوضع الذي نعيشه الان، وضع الادارة، وضع الحكومة، الوضع السياسي، الوضع العسكري. انطلق من هذا الوضع لاطلب التوقف عن صرف اي قرش على المشاريع الانشائية الى ان يأتينا الفيض من الصندوق الدولي الموعود والى ان تصبح الدولة، دولة بالمعنى الصحيح. الى ان يكون هناك رقابة.

دولة الرئيس، ليست هناك رقابة على اي مشروع والاموال تذهب هدرا، والاموال التي تصرف من الموازنة الان ستنعكس سلبا على صرف الليرة اللبنانية. فاذن الافضل لنا ان نتوقف يا دولة الرئيس عن تنفيذ المشاريع وان ننصرف الى دفع رواتب الموظفين والنفقات الادارية الضرورية فقط. اتوجه الى الحكومة بضمير مسؤول واطالبها بان تشد الحزام وان تتوقف شهية الانفاق يا دولة الرئيس مفتوحة في كل مكان والمناطق اللبنانية كلها اصبحت محرومة، الحرب التي استمرت ١٥ سنة لم تترك في لبنان منطقة سعيدة.

فاذن حرام علينا ان نناقش الموازنة بهذه العقلية، اذا لم نعمل معا من اجل ان تستعيد الدولة سلطتها وان تقف على رجليها وشكرا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ اوغست باخوس المحترم.

اوغست باخوس: دولة الرئيس، انا مع زميلي الشيخ مخايل الضاهر لجهة عدم الوشوشات خارج القاعة وكشف كل الاسرار تحت قبة البرلمان.

من هذه الاسرار سيدي الرئيس، انني تعجبت عندما تكلم زميلي الشيخ بطرس حرب عن الاعتمادات للطرق وفتشت بين الاوراق التي هي بيدي والتي وزعت علينا كموازنة فلم اعثر عليها، قلت له الان بعد ان تكلم، من اين استحصلت على ذلك؟ قال لي انا حذق استطعت بوسائلي الخاصة ان اتي بها. عال، هذا شاب عازب كان حذقا، نحن متزوجون جعلوا من كل منا زوجا مخدوعا. وبالفعل، القيت نظرة سريعة على هذه الاعتمادات انكشفت امامي بعض الاسرار الاولية لانني تنبهت ان اثنين كانا يلحان علينا التصديق على الموازنة بمادة وحيدة هما معالي وزير المال ورئيس لجنة المال. لقد فهمت وانكشفت الاسرار لانه تبين لي للوهلة الاولى ان معالي وزير المال قد اخذ حصة الاسد لصور ورئيس لجنة المال اخذ حصة اسدين.

هذا هو الواقع. دولة الرئيس لا يجوز مثل هذا الامر وقد اصبحنا بالفعل مخدوعين يجب ان يكون هناك مقياس لتوزيع الاعتمادات، عدد النواب فليكن او عشرة بالمئة ١٠٪ من مساحة الاراضي لانه تكلم كثيرا عن مساحة عكار، بساتين الليمون وبساتين كذا.

يا سيدي، العمران يجب ان تصيبه الاعتمادات.

انا مع زميلي الاستاذ محمود عمار، كل منا نائب لكل لبنان انما يجب ان نوجد مقياسا للتوزيع ليس بقوة المرجلة وبالفعل فهو «مرجلاني» وصوته يأكل لنا حصتنا لانه اليوم كان يجتمع وزير المال ورئيس لجنة الاشغال واثنان او ثلاثة من النواب فقط. دعينا مرة حضرنا، فاذا قلت لي؟ دعوناكم ولم تفتشوا عن حقكم، لم يدعني احد، دعوتموني مرة كرئيس لجنة الادارة والعدل لبحث موازنة وزارة العدل فقط ومثلما تفضل وقال الدكتور جورج سعادة، كان يعقد اجتماع بين لجنة الاشغال ولجنة المال، يدعى اليها كل النواب للمناقشة، العملية ليست شطارة.

اذا كان بالفعل هناك وشوشات انا اكرر معك دعنا نكشف كل الاسرار هنا، نحن نحب ان تكون قويا وتحصل حقوقك ولكن ليس لدرجة ان تقفز فوقنا. شكرا.

الرئيس: حضرة الزملاء، حرصا من الرئاسة على صحة المناقشة ولكي تأتي المناقشة في مكانها الصحيح، ابادر الى القول العامي المعروف «تقبروا القلة» و «القلة تورث النقار». كل هذه الاعتمادات من اولها الى اخرها لا تساوي شيئا مما تحتاجه المناطق حقيقة ومما يتوجب ان ننفقه على طرق هذه المناطق. امل ان نناقش الموضوع بروح من ينظر الى حقيقة المرحلة التي نمر بها وهي الابتعاد عن تضخيم الموازنة ما امكن ذلك بانتظار المساعدات المرتقبة من الاشقاء العرب لكي تنفق في الانماء والاعمار في كافة المناطق ووفقا للقاعدة التي اقرت في الطائف وهي التوازن في الانماء بين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المناطق عمرانيا واقتصاديا وثقافيا وما الى ذلك، وكل هذه المناطق هي مناطق محرومة.

هذه المسألة، بادر زميلي الشيخ مخايل الضاهر رئيس لجنة المال والموازنة الى مفاقشة موضوع الاقتراح قبل طرحه، الامر الذي اخذ هذا الجدل وما زلنا لم نطرح هذا الموضوع حتى الان. ما زلنا في المناقشة العامة للموازنة وعندما نصل الى الاقتراحات سنجد الحل الملائم.

الرئيس: الكلمة لحضرة الزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، اريد ان اتحدث عن كل المواضيع.

ان الحكومة قد حددت النفقات بمبلغ كذا وجل هذا المبلغ هو من اجل دفع رواتب الموظفين، وقدرت الواردات بمبلغ كذا، وقد كانت متفائلة كثيرا فيما قدمت من مبالغ، فيما قدمت بالنسبة للبيان. ومع ذلك وبما اننا صدقنا الارقام نجد ان التفاوت كبير وهذا سوف يؤدي بالضرورة الى زيادة التضخم والى مشكلات اجتماعية والى اضرابات خلال العام الجاري والمقبل من اجل زيادة الرواتب والاجور، ونقع من جديد في هذه الحلقة المفرغة. زيادة رواتب بدون ان تكون للدولة سلطة على الجباية. مزيد من التضخم، مزيد من الازمات وهكذا دواليك. اما بالنسبة للموضوع الذي اثار كل هذا الجدل، بالحقيقة لو خيرت بين ان تنشىء الدولة طريقا او مرفقا او لا تنشىء، لقلت بدون تردد لا. لماذا ؟ فكرت انه لا خبرة لي بكيفية انفاق هذه المبالغ بخاصة وان تجربتنا مع الحكومة اذا كانت متضامنة والوزراء متضامنون، حينها نقول اننا واسمحوا لي لا نثق بكم لاننا نعرف المزيد من الامور لندعمكم. وهذا الفريق الذي نعرف بعضه لا يعجبني.

اعود الى موضوع الموازنة، لماذا هذا التفاوت بين النفقات وبين ما تقدر الدولة على جبايته من المرافىء العامة، لو سألنا الحكومة لاجابت ان هناك قوى غير شرعية تسيطر على المرافىء، والمرافىء غير الشرعية تستولي على واردات الدولة، على حق الشعب، ولكن اذا سألنا لمن كل هذه الاشغال؟ لوجدنا ان بعضا منها هو للحكومة والبعض الاخر تسعى الحكومة لان ترده لاصحابه.

يقولون انها المليشيات، من هي المليشيات ؟ المليشيات كما نعلم مجموعات طائفية مسلحة لجأت الى استنفار مراكز القوة واثارت العصبيات الطائفية ولجأت ايضا الى سلاح المال تغري به بعض العاطلين عن العمل، والى اغراء هؤلاء الافراد بالقدرة على ممارسة السلب والنهب والقتل بدون حسيب وبدون رقيب. اذن الحكومة تسعى الى استقطاب المزيد من المليشيات، والمليشيات هي النعرات الطائفية، التبعية، قتل، نهب، سرقة... اذا كان هؤلاء سوف يكونون الحكومة الشرعية فمن تراه سوف يكون قاضي الشرعية، انا ادعو الحكومة الى اقتراح قانون جديد للعقوبات واحالته الى مجلس النواب.

مثلا: الذي كتب في قانون العقوبات:

- كل من اقدم على قتل انسان بريء يحكم بالسجن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- كل من يمارس السرقة يحكم بالسجن من كذا الى كذا.
- كل من اقدم عمدا على ممارسة القتل يحكم بالاعدام، لانه عمدا.

عندئذ نضيف الى كل ما هو فرد وفريد في لبنان من الصيغة الفريدة كذا وكذا.

ويضيف الى قانون العقوبات ما يلي:

- كل من لم يقتل انسانا بريئا يعدم.
- كل من لم يمارس السرقة يسجن.

ولكننا بالطائف اتفقنا ان لحل الميليشيات تاريخا معينا وبرنامجا معينا وهناك مهلة زمنية محددة يصار بعدها الى حل الميليشيات فلماذا لم تفعلوا كذا ؟ ان اتفاق الطائف صار ملزما للجميع بنصه وبروحه وبالاشتراك الذي صك عليه في مجلس النواب. عندما انتخب رئيس الجمهورية، في خطاب القسم قال فخامته انه يلتزم باتفاق الطائف ولم يشترط لهذا الالتزام ان يصدقه مجلس النواب وعندما طلبت الحكومة الثقة لنفسها من مجلس النواب، قالت في بيانها، اننا نلتزم بمضمون اتفاق الطائف وسوف نبدأ بتطبيقه منذ هذه اللحظة. هذا البيان ملزم للحكومة ككل وهو ملزم ايضا لكل عضو من اعضاء الحكومة، ولكن ايضا اقول اننا عندما جرت الاستشارات النيابية من اجل تشكيل الحكومة اعتقد، او هكذا سمعنا، انهم هذه المرة التزموا روح ونص اتفاق الطائف ولولا ذلك لما كان بامكان مجلس النواب ان يمنح الحكومة الثقة. ولكن ما الذي نراه على ارض الواقع سواء من خلال التشكيلات، قالوا انهم سوف يتدرجون في حل الميليشيات واذ بنا نتدرج نحو تحويل الدولة كل الدولة الى ميليشيات. اسأل لماذا لم يحضر من الحكومة الا الوزراء النواب؟

لماذا لم يحضر غيرهم؟ ولكن اذا كانوا متضامنين فمعناه انه يمكننا ان نطلب من الاستاذ ميشال ساسين ان يقفل مرفأه في خلده، ونقدر ان نطلب من الاستاذ سورين خان اميريان ان يقفل المرفأ الخاص به في الاوزاعي ونقدر ان نطلب من الوزير نزيه البزري ان يرد لنا اموال مصفاة الزهراني لانه اما ان احدهم قد اخذهم بشكل غير مشروع فاطردوه والا فانكم كلكم قد اخذتموهم بشكل غير مشروع. فاين هو التدرج في الغاء الميليشيات، من التشكيلات الى الممارسات على الارض، الى زيادة الحواجز اللاشرعية في المنطقة الشرعية، وزيادة الخلوات اللاشرعية في منطقة الشرعية، واذا شئتم اعد لكم منذ ستة اشهر او سبعة اشهر الى اليوم كم حاجزا قد زال. كم ضريبة جديدة او خوة جديدة فرضت على المواطنين؟ من قبل ميليشيات رؤساؤها معكم وزراء معكم، انتم مثلهم، اما ان تتركوهم وتأتوا الى هنا لتعارضوا، او تبعدوهم من عندكم.

لا تسعوا حتى الى استقدام «قبضايات» اخرين فوق القبضايات الذين عندكم. ابدا الحكومة القوية ليست حكومة القبضايات، اضعف حكومة هي حكومة القبضايات. الحكومة القوية هي حكومة العقلاء الملتزمين بالقانون وليست حكومة الزعران الذين فوق القانون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ونسمع ان الحكومة تكون متضامنة. لم نر شيئا من هذا التضامن الا في موضوع التستر خجلا او مراعاة او تواطؤ.

اعتقد انني اعرف وان الكثيرين يعرفون عن اعمال مخالفة للقانون ارتكبت في عهد هذه الوزارة، كيف يمكن لمواطن يحترم نفسه ان يجرؤ على مخالفة القانون امام ضميره وامام نفسه؟

كيف يجرؤ مسؤول امام نفسه وامام ضميره وامام الناس ان يقدم على عمل مخالف للقانون؟

من يخالف القانون، القاموس اللبناني صار شيئا بشعا تماما، من يخالف القانون في كل بلدان العالم يسمونه «ازعر»، من يخالف القانون في لبنان يسمونه «قبضاي». الذي يسرق في بلدان العالم يسمونه حرامي، في لبنان يسمونه «شاطر». الذي يقتل في كل بلدان العالم يقولون له قاتل مجرم، في لبنان يقولون عنه انه زعيم. الذي يقتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق، في كل بلدان العالم يقولون له «زكرت» نحن عندنا يضعون له تمثالا ومزارا...

والمشكلة ان الحكومة الشرعية التي نريد والتي يسعى لها المواطن هي التي تطوب القبضايات زعماء وتطوب مخالفي القانون قادة وسارقين مسؤولين عن اموال الشعب واموال الدولة واموال الخزينة، وهذه الموازنة، اسمع انهم يريدون اعتمادات لهذه المنطقة او لتلك ولماذا يريدون الاعتمادات؟ هاتوا لي مشروعا واحدا في ظل هذه الحكومة، مشروعا واحدا للانفاق، باستثناء الوزراء «الدراويش» مثلنا، لم تجر فيه صفقة ولم يكن الانفاق اضعاف التكلفة الحقيقية، وبعد ذلك لاننا لا نعرف ولا نقدر ان نعرف، يجب ان نشتغل بالجاسوسية حتى نرى ان فلانا قد قام بهذه الصفقة او لا ونقدر ان نلاحق الصفقة وينتهي العمر ولا نستطيع ان نحقق. وعندما نتكلم يقولون طيب اصبر. لا بما ان كل شيء في لبنان بالعكس، فاذن هذه بالعكس. اثبتوا براءتكم، انتم لستم ابرياء حتى يثبت العكس، انتم متهمون حتى يثبت العكس.

في النهاية دولة الرئيس، كان دولة الرئيس سليم الحص يقول دائما امام زواره ومعارفه واصدقائه، ربما في عهد الحكومة السابقة ولكن اجد ان القول ينطبق ايضا في ظل هذه الحكومة:

«نحن لا نريد او لا يمكننا ان نعمل شيئا ولكن نحن نخترع كل فترة املا للناس حتى لا يقتلهم اليأس». والصراع داخل الشرعية بين الذين يخترعون الامال والذين يخترعون الاوهام سلاحهم في ايدي قبضاياتهم، فمن تراه سوف يقضي على الاخر الوهم او الامل.

نسمع عن مبادرات، نتفاءل لانه لا خيار اخر امامنا الا التفاؤل ثم تطول المفاوضات والمشاورات ثم تتقلص بيروت الكبرى الى بيروت ادارية ثم بيروت الادارية الى، ربما، بيوت بعض المسؤولين لا اكثر ولا اقل.

لماذا يقولون ان بيروت الادارية سوف تستدعي بيروت الكبرى وبيروت الكبرى سوف تستدعي سلطة الشرعية وسلطة الشرعية سوف تتطلع او لا تتطلع، وهذا واجبها، الى الجنوب، الى ارضنا المنهوبة هناك، الى

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

مياهنا المنهوبة هناك حتى لا يصل الامر بالحكومة الشرعية الى الجنوب فلتبق الازمة والحواجز في بيروت. هذه المسألة جربناها اكثر من مرة، للاسف نجحت اكثر من مرة، لكن لا تزال الحكومة تستجدي الحلول من الخارج وهي تجهل ان في لبنان شعبا او انها تتجاهل وان الشعب في اية دولة صغيرة كانت ام كبيرة، الشعب هو مصدر القوة الحقيقي والثابت والذي لا يخضع لاي اعتبار اخر او لاية مساومات، ولكن اين هو الشعب من الحكومة؟. الشعب كفر بالميليشيات، الحكومة تأتي بالميليشيات هي تترجاهم، يأتي احدهم لها انا لا ادخل الا اذا دخل غيري، يعني ما سرقته في الحرب يبقى بحوزتي وابقى سارقه والذي استوليت عليه بالحرب ابقى مستوليا عليه واخذ زيادة منافع الحكم. المرفأ لا اتركه ولكن اصبح وزيرا، سلاح الجيش لا اتركه ولكن ابقى استورد السلاح من الخارج او اخذ سلاحا اكثر من الجيش او الدرك او غيرهم، ويقولون له «تكرم عينك» «شرف». لانه هكذا تكون حكومة الوحدة الوطنية، حكومة الاتحاد الوطني، من هو الوطن؟ الوطن صار مجموعة قبضايات. اما الشعب فلا شعب الذي يتطلع الى الموازنة يرى ان الحكومة لا تعرف انه هناك شعب. من كان يمنع الحكومة ان تقول من اليوم الاول ان هذه المنطقة الخاضعة لسيطرتي التي يشارك فيها الكل، فهذه تحت سيطرة كل الشرعية وبالتالي من حق كل مواطن ان يرجع، عودة المهجرين لا تكون بالتبادل، الدولة لا تفاوض مع ميليشيا.

الشرعية لا تفاوض، لا تساوم ولا تعمل صفقة مبادلة مع اللاشرعية. الحكومة لا تأتي لنقول ان كل واحد ما زال ساكنا في المنطقة كذا... ليوقع لي ورقة ويهرب حتى اعطيه راتب، الحكومة ملزمة ان تدفع الرواتب للجميع.

الاردن، عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية، بقي الاردن يدفع رواتب الكل تحت الاحتلال. لكن الحكومة الشرعية ما زالت غير مصدقة ان هؤلاء هم غير شرعيين بدليل سعيها لاحضارهم الى السلطة. ترجوهم للحضور الى صفوفها. اذا جاءت الحكومة وقالت: كل مواطن له الحق في العودة الى منطقة سيطرتي ومنطقة سيطرتي هي نصف كيلو متر مربع فاذن كل مواطن له الحق في العودة الى النصف كلم مربع.

المكان الذي فيه قوة ترفض معناها ان هذه القوة هي خارج الشرعية، لا تكون في الحكومة ولكن الصراع في هذا البلد بين الذين يزيدون القانون بقوة ايمانهم واتحادهم وليس بقوة السلاح.

في مواجهة اعداء هذا الوطن واعداء هذا القانون، في صراحة اقول ان الازمة ازمة الموازنة لن تحل، الازمة المالية لن تحل، الازمة الاقتصادية لن تحل، الازمة النفطية لن تحل، لا شيء سيحل لان الذي يبدأ غلطا، يكمل غلطا وينتهي غلطا.

انتم بدأتم غلطا وتكملون غلطا وتنتهون غلطا والمشكلة انتم تعرفون هذا الشيء مثلما نعرفه نحن ولكن تقولون ماذا نعمل؟ انا اقول لكم ماذا تعملون، قاتلوا معنا او قاتلوهم عندكم وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ يوسف حمود.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يوسف حمود: دولة الرئيس. صار هناك انفعالات من هنا وهناك سنحاول ترطيب الاجواء قليلا.

اولا نشكر الله سبحانه وتعالى اننا لم نزل نوابا بعد ثمانية عشر سنة وبساحة النجمة بالذات، وسنة ١٩٧٢ في مثل هذا اليوم بالذات كنا نناقش الغلاء، نشكر الله ان امامنا حكومة تحكم ولا تحكم، تتهم وترفض الاتهامات، ما من شك ان الذين يتحاملون على الحكومة، الواقع انهم يتغالطون قليلا لانه حرام هذه الحكومة بريئة تعمل ليل نهار. اللجنة المالية ورئيسها نشكرهم جزيل الشكر على سهر الليالي حتى اوصلونا الى ميزانية وهمية غير متوفرة حسب ما قال المغترب الاميركي من لوس انجلوس الاستاذ محمود عمار.

اما دولة الرئيس، اتهمنا اننا اخذنا حصة الاسد لصور وبرأيي انا انه لا بأس وبعدما بح صوتنا صوتنا لنأخذ شيئا للجنوب نأتي اليوم لنأخذ ميزانية وهمية لصور مالها غير متوفر. الحمد لله انه انتقل الصراخ من الشمال الى الجنوب وليس من الجنوب الى البترون والشمال نحن قد بح صوتنا على مدى ٤٧ سنة ومكانك تراوح واتينا اليوم نأخذ ميزانية لصور فيفاجئنا الاستاذ محمود عمار ليقول انه لا يوجد مال. عنده اسرار لا اعرف من اين اتى بها.

انا دولة الرئيس بحكم غيابي لم اطلع للاسف على بنود هذه الميزانية ان اوافق على جميع بنودها لسبب جوهري واحد وهو طمأنة الشعب اللبناني بانه اصبح هنالك ميرانية له يستطيع ان يتصرف بموجبها كما يشاء وهناك حكومة نقول انها ساهرة على مصالحها وكذلك على مصالح الشعب. انا اوافق على الميزانية بكل بنودها، نحن اليوم نناقش الموازنة بغياب رئيس الوزراء الحاج سليم الحص الذي اعاده الله علينا سالما من على جبل عرفات بعد ان استجاب الله لدعائه بان يبقى على كرسي الحكم الى اجل غير مسمى. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، الموازنة العامة يجري درسها ومناقشتها في لجنة المال والموازنة على امتداد اربعة الى خمسة اشهر في الاعوام الشبه عادية.

منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ كانت لجنة المال تبدأ بدرس الموازنة في تشرين الاول ولا تنتهي منها الا في اذار او في نيسان اي ما يقارب خمسة الى ستة اشهر.

هذا العام وكما تعلمون وبسبب ضيق الوقت، درست لجنة المال مجمل الموازنة خلال ثلاثة اسابيع وبالتالي تقدمت بها الى المجلس النيابي الكريم وكما يلاحظ كل منا دون ان يكون بين يديه الموازنة بتفاصيلها فقرة فقرة او كسور الفقرة عند الاقتضاء.

من هنا يتعذر هنا في مجلس النواب ان نناقش الموازنة كما ولو كنا في لجنة المال.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

انا مع القائلين بان موازنة عام ١٩٩٠ يصوت عليها بمادة وحيدة. يبقى لي ان اتطرق الى بعض ما تناوله الزملاء فيما يتعلق باعتمادات الطرق.

لا يا زميلي الاستاذ باخوس نحن لسنا ازواجا مخدوعين ولا توجد اي اسرار ما هو بين يديك بنود مطبوعة للموازنة ذلك لان طبع الموازنة كما تعودنا ان نحصل عليها سوف يستغرق اربعة او خمسة اشهر وتصويرها سوف يستغرق ثلاثة اشهر اي لا موازنة العام ١٩٩٠ انما ما هو موجود بين يدينا. اقول انه حصل ومن امن حصوله يستحق التهنئة لانه افسح لنا ان نناقش بعض الشيء ولو بصورة عامة. انا دولة الرئيس اضم صوتي الى صوت زميلي الشيخ مخايل الضاهر، لا يجوز ان توزع اعتمادات تزفيت الطرق او شق الطرق على المناطق نسبة لعدد نوابها، هذه هرطقة انمائية فالمناطق تختلف مساحتها، لا يمكن ان اقارن بين منطقة بعلبك والهرمل ومنطقة كسروان، فالمساحات شاسعة واذا اخذنا طريق ما فحلول الطريق اضعاف اضعاف اي طريق في منطقة كسروان، فهل يجوز ان نعطي كذا مليون لمنطقة الهرمل وبعلبك كما نعطي لمنطقة كسروان؟ هذا لا يجوز يا دولة الرئيس.

كما انه هناك نقطة اخرى حول هذا الموضوع هي ان المناطق قد خصص لها في السنين السابقة اعتمادات كثيرة فاستفادت مناطق على حساب مناطق اخرى. فهل اذا اتينا اليوم لنزيل بعض الاجحاف عن بعض المناطق نقول لا يجوز وعلينا ان نوزع الاعتمادات على كل المناطق بالتساوي نسبة لعدد النواب. من هنا واذا اردنا ان نكون علميين وان نتجنب كل سنة مثل هذه المناقشة، علينا ان نلجأ الى اعتماد خطة شاملة قادرة على انماء البلاد كما نصت عليها وثيقة الطائف. ان لبنان دولة الرئيس، هو من الدول القلائل جدا في هذا العالم التي لم تلجأ الى اعتماد خطط للتنمية، فدول العالم الثالث عندها خطط للتنمية، ودون هذه الخطط لا توجد اي نظرة شاملة لانماء الانسان وانماء الارض اقتصاديا واجتماعيا وتربويا، الى ما هنالك.

اطلب من الحكومة ان تكلف مكتبا عالميا او مجموعة من الخبراء تنكب منذ الان على وضع خطة انمائية شاملة للبنان تكون جاهزة حين يدق الجرس ويأتي المال ويتوافر لان الانتظار لا يجوز ان يطول اكثر مما هو الان. نفقات الموازنة، اعتمادات النفقات لهذا العام والاعوام اللاحقة، من ينفقها؟ تنفقها الادارات، هل يوجد في لبنان ادارة يا دولة الرئيس، اسارع الى القول ان الادارة في لبنان، من افسد الادارات في دول العالم ولولا بعض الموظفين الشرفاء الاكفاء وعددهم لا يتجاوز اصابع اليدين مرة او مرتين لجاز لنا القول انه لا توجد ا ادارة في لبنان وانا اقول ان الاعتمادات التي خصصناها للمشاريع سوف يذهب نصفها على الاقل سرقة وهدرا والخ. . . الا يستحق هذا الامر منا ان نخصص اعتمادا لكي نعيد النظر بالادارة اسسا وتنظيما وفعالية فيكون الانتاج هو الاساس في اعتماد الادارة العتيدة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

كل ما ذكرت دولة الرئيس، يتطلب اعادة العمل بوزارة التصميم العام.

دولة الرئيس، يجب اعادة العمل بوزارة التصميم العام وقد سبق لدولتكم ان اعددتم اقتراح قانون في ما مضى. واعتقد انه حان الاوان لكي يصوت هذا المجلس على قانون يعيد احداث وزارة التصميم، لان في هذه الوزارة كما تعلمون مديرية هامة جدا لا دولة يدونها اعني مديرية الاحصاء. ان لبنان بحاجة الى احصاء لا يمكن لاحد ان يضع اي خطة اذ لم تكن بين يديه الاحصاءات عن كل القطاعات المتوفرة. امل دولة الرئيس ان يطرح في الجلسة المقبلة اقتراح قانون لاعادة انشاء وزارة التصميم وان يطرح اقتراح التصويت على مشروع الموازنة بمادة وحيدة وقد سبق في الجلسة الماضية ان تقدمت باقتراح بهذا المعنى والاقتراح موجود بين يديكم دولة الرئيس، وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور جميل كبي.

د. جميل كبي: دولة الرئيس، انكببت ليلة امس على دراسة مشروع قانون للموازنة فرأيت فيه براعة وزير المالية ورئيس اللجنة، كما اشتممت منه براعة مقرر اللجنة فادركت اهمية تلك الليلة الليلاء التي قضاها المقرر مع الرئيس حيث واصلا اناء الليل باطراف النهار في غرفة بيضاء في اوتيل السمرلند حتى اتوا بهذا المشروع القانون المفخخ وهم يعتقدون، وادركت الان لماذا معالي مقرر اللجنة المالية يقترح ان يكون التصويت بمادة وحيدة، لانه وضع في هذا القانون قضايا ومشاريع كان من المفروض ان تطرح على الهيئة العامة في المجلس النيابي وها ان المجلس يجتمع اليوم واجتمع بالامس وسوف يجتمع غدا فلماذا العجلة ولماذا طرح هذه المشاريع ضمن قانون الموازنة في ثلاثين مادة ولكن اطمئن معالي مقرر اللجنة اني اجتزت هذه العقبات وهذه المواد بسلام ولكنني توقفت عند المادة ٢٩ التي لم استطيع ان اجتازها حتى الان.

المادة ٢٩ يا دولة الرئيس تعطي الحق للحكومة بالتشريع الجمركي، اعادة النظر في التعرفة الجمركية وهذا ما هو مطبق في جميع بلاد العالم ولكن هناك شروطا حتى تعطي الحكومة هذا الحق في التشريع

اولها: ان تكون هذه الضريبة مفروضة، فرضا وان تستطيع هذه الحكومة جبايتها بمعنى ان لا تكون اعادة النظر في التعرفة الجمركية مراعاة لمزيد من التهرب من التجار الى المرافىء غير الشرعية، وقد تقدمنا باقتراح دولة الرئيس رشيد الصلح وانا منذ سنوات عشر بتخفيض التعرفة الجمركية الى النصف منعا لهذا التهريب ولكن بكل اسف النواب نظروا اليه في حينه على انه مشروع صعب التحقيق ولو طبق لما وصلنا الى ما وصلنا اليه الان.

ثانيا: هناك طابع السرية في مثل هذا القانون، هل تضمن يا معالي الوزير السرية يعني بمعنى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مجموعة من الموظفين ارادوا تقديم اقتراح باعادة النظر في التعرفة الجمركية. هل نحن فعلا امام دولة متكاملة باجهزتها، بسلطتها، باحترامها حتى نتخذ مثل هذه الاجراءات او انه اذا اقدمنا على هذا الاجراء، كلنا يعرف بالهمسات والوشوشات خارج القاعة قبل ان يعرف من يريد تطبيق هذا المشروع. اقول في هذه المناسبة دولة الرئيس، واسأل وزارة المالية لماذا تطلب لنفسها حق التشريع الجمركي، تعدلة التعرفة الجمركية اما ان تكون بزيادة او تكون بنقصان، اذا كانت بالنقصان نحن نرحب، اما اذا كانت بالزيادة فنطرح السؤال البسيط من يتحمل عبء الزيادة المستهلك او المستورد هنا يوجد قواعد اقتصادية لن ندخل فيها ولكن نذكر بها معالي وزير المالية الذي هو خبيرنا في الشؤون الاقتصادية ومعالي وزير الاقتصاد ابلخبير بالشؤون الصحية انه تفرض الضريبة لثلاث اسباب: اما ان يكون السبب زيادة الايراد المالي او لاسباب صحية او لاعتبارات اجتماعية. لاسباب صحية اذا كانت الدولة سوف تحارب مشروبا معينا تزيد عليه الضريبة حتى تخفف من استهلاكه. او لاسباب اجتماعية اذا ارادت ان لا تسمح للاطفال او للشباب ان يدخلوا الى اندية سباق الخيل او القمار فتضع ضريبة. او لاسباب مالية وانا اتصور اننا اليوم امام ظرف اسباب مالية، حتى تفرض الدولة وتحصل على موارد مالية، مفروض ان تفرض الضريبة على سلعة يكون الطلب عليها غير مرن.

يعني مهما زدت من سعرها في الضريبة لا يهرب المستهلك من شرائها لانك لا تكون قد حصلت شيئا. هذه السلع التي يكون الطلب عليها غير مرن للاسف تكون هي السلعة الضرورية.

فاذن اليوم كان بفكر وزارة المالية ان تعيد التعرفة الجمركية على سلع يكون الطلب عليها غير مرن وبالتالي تصيب السلع الضرورية، انا اتحفظ واقول كلا. اما اذا كانت الضريبة ستفرض، او اعادة النظر في التعرفة الجمركية على السلع الاستهلاكية يعني الطلب عليها غير مرن يعني غير الكماليات اي الترفيهية حتى ليس لدينا مانع. اقول ذلك واذكر معالي وزير المالية اذا حصل معنا في سنة ١٩٧١ في المرسوم رقم ١٩٤٣ الذي صار فيه خطأ في التطبيق.

معالي وزير المالية السابق اجله واحترمه ولكن الخبراء في وزارة المالية اعطوه دراسة طبقها على الواقع، وجدناها تتناول الاف من السلع وصارت هناك ضجة وسحبت الحكومة اقتراحها.

انا اذكر معالي وزير المالية الان والفت نظره وليسجل ذلك في المحضر انني انا لست ضد منح الحكومة هذا الحق ولكن الفت النظر ان تكون اعادة النظر في التعريفات الجمركية باقل قدر ممكن بالنسبة لحجم السلع وعلى سلع يكون المطلب عليها مرنا اي غير السلع الضرورية لانه يكفينا غلاء معيشة، لانه اذا كانت السلع التي سوف تفرض عليها من الكماليات او من سلع الترفيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«وتابلوهات» «قمصان حرير» فنحن نبارك في ذلك لان الدولة اهم من ذلك.

كلمة اخيرة يا دولة الرئيس، سمعنا في الاذاعة اليوم ان معالي وزير الزراعة وفي الاردن في اللجنة الزراعية بحثوا في موضوع المياه وان دولة رئيس الحكومة سوف يثير في القاهرة في المؤتمر الاسلامي موضوع سرقة اسرائيل للمياه اللبنانية. هذا الموضوع كنا اثرنا عنوانه في جلسة الامس، انا اعترف مسبقا باني لست خبيرا في الشؤون المالية ولكن اثرت هذا الموضوع من جوانب سياسية محضة لانها اذا كنا نعتبر ان الهجرة اليهودية السوفياتية الى ارضنا المحتلة في فلسطين تهدد الامن القومي العربي فاستمرار استيلاء اسرائيل على المياه اللبنانية تهدد اكثر بل ان مصير الامة اللبنانية برمته يتوقف على هذا الموضوع.

السبب بسيط وهو ان اسرائيل بحاجة الى المياه. حاليا هي في عجز ما بين ٤٠٠ و٥٤٠ مليون متر مكعب. استهلاك الفرد حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب وذلك قبل مجيء المهجرين اليهود السوفيات. بمجيئهم سوف يزداد العجز الاسرائيلي، من اين تؤمنه، من مصادر المياه التي عندها، من الانهار العربية التي تسيطر عليها، من مستودعات المياه الارضية، الملوثة، من تحلية مياه البحر المكلفة، من هذه المصادر، ويقول مفوض المياه في اسرائيل انه بحاجة الى ١٣٠٠ مليون متر مكعب. اسرائيل تأخذ حاليا من الليطاني ٤٠٠ مليون متر مكعب في العام، ٢٠٠ مليون فائض عن الليطاني و ٢٠٠ مليون من نفسه بالاضافة الى الحاصباني والوزاني، بالاضافة الى الينابيع في الشريط الحدودي الذي تسميه شريطا امنيا وهو شريط مائي وايضا بدأت اسرائيل مؤخرا تطلب من بعض الدول التي فيها ينابيع لانهار عربية مثل تركيا واثيوبيا ان تقيم سدودا في اراضيها للاقلال من المياه التي تمر في الاراضي العربية.

لقد صنعت مشكلة في نهر الفرات تتلافاها اليوم سوريا والعراق في اجتماعاتهما وعملت مشكلة مع اثيوبيا وكان مؤتمر اعلان المياه في القاهرة في الشهر الماضي. ماذا عملنا نحن بالنسبة للبنان؟ حتى الان لا شيء.

الرئيس: حضرة الزميل، لو قاطعتك، الحق حقك ان تتكلم في اي موضوع اثناء المناقشة ولكن هذه المواضيع على اهميتها فان الحكومة مدعوة الى اجتماع الى اللجان النيابية المشتركة مع رئيس الحكومة ووزير الخارجية واعضاء الحكومة المختصين لمناقشة الاوضاع ومنها هذا الامر بالذات.

د. جميل كبي: انا معك دولة الرئيس.

اختم كلامي بالقول: من هذه النقطة، من هذه الاهمية انا اثرت موضوع المياه لما رأيت وسمعت اليوم في الاذاعة ان دولة الرئيس يثير هذا الموضوع في المؤتمر. اقول اتمنى على دولة رئيس الحكومة ان يثير هذا الموضوع في المؤتمر. اقول اتمنى على دولة رئيس الحكومة ان يثير موضوعا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

على مستوى هذه الخطورة وكنا نتمنى ان يثيره هنا قبل سفره حتى يتزود بكافة المعلومات.

واخيرا ارجو ان تعاد المياه الى مجاريها بين اعضاء الحكومة على الاقل.

الرئيس: حضرات الزملاء، الكلمة للدكتور زكي مزبودي.

زكي مزبودي: دولة الرئيس. زملائي الاعزاء. عندما ندرس الموازنة نكون امام مستند مثلث الجوانب. عندما نبحث الموازنة نكون امام مشروع يتضمن اعتمادات وواردات. والاعتمادات تشكل محور نشاط وبرنامج عمل الحكومة في السنة التي نصدق فيها موازنتها وكذلك امام مشروع قانون، مفروض حسب قانون المحاسبة العمومي ان يتضمن كل ما يؤدي الى تصديق الاعتمادات والموافقة على الواردات واجازة الجباية والانفاق وان يكون هنالك احكام خاصة لها علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة. اولا: عندما ابحث موضوع الموازنة بشكل عام، اتساءل لماذا بقينا من دون موازنة منذ ١٩٨٣ حتى الان؟ وهل نحن على حق بان نسارع الى تنظيم الموازنة؟ طبعا عندما نكون بصدد تطبيق اتفاق الطائف وانشاء صندوق دعم لمساعدة لبنان اقول بان اللجوء الى الموازنة بات امرا ضروريا، غير ان التعثر في تنفيذ هذا الاتفاق والذي سيكون سببا لتأخير صندوق الدعم، يعني اننا اليوم لا نزال في الظروف المأساوية غير العادية.

نحن لو كنا مكان الحكومة كنا لا نعمل شيئا الا ان نتحول الى فريق عمل همنا الوحيد كيف نتخلص من الاوضاع الراهنة والبدء بتنفيذ اتفاق الطائف وتعجيل الاتيان بصندوق الدعم لانه لن يعطينا احد اموالا قبل ان يستقر الوضع في لبنان.

الحقيقة، الموازنة فيها اعتمادات، والاعتمادات تعني اجازة بالانفاق يمكن ان نلاقي من ضرورة التقشف على مدى السنة ان اعتمادات مصدقة لا نستعملها لان الاعتماد هو عبارة عن اجازة ليست الزامية للانفاق واملنا ان حكومتكم تلجأ الى اعتماد سياسة تقشف يكون فيها سلم اولويات، يعني ليس اي انفاق مثلما كنا نتكلم الان انه هناك مشاريع يمكن ان تهدر الاموال بسرعة.

لا يجوز ان نلجأ للاعتمادات الا اذا كان هناك ضرورة، وضروره ملحة جدا. علما بان هذه الاعتمادات يا اخوان ليس لها واردات حقيقية وكل دولة تنفق مما لا تجبي، يعني كل نفقة تكون مسمارا في نعش الليرة اللبنانية. يعني نحن نغطي نفقات من قضم الصرح النقدي اللبناني وبالنتيجة سوف يؤدي الى الانهيار التام.

لذلك رجاؤنا للحكومة ولو صدقنا لكم الاعتمادات سوف نصدقها ان تحاولوا ان لا تستعملوا هذه الاعتمادات الا عند الضرورة القصوى علما بانه يمكن ان يكون من الاسباب التي جعلتنا نسير بتصديق الموازنة والقبول بالموازنة بعد توقف عدة سنوات، لجوء الحكومات او الحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السابقة لمبدأ سلفات الخزينة. سلفات الخزينة يا اخواني كانت في طليعة اسباب انهيار الليرة اللبنانية، ذلك اليوم الذي اشترت فيه الحكومة معدات حربية وتموينا واسلحة وذخائر باربعة مليارات ليرة لبنانية سنة ١٩٨٣ دون ان يكون هناك اي اعتماد، ويمكن ان تكون السلفة ما تزال غير مغطاة حتى الان هذا المليار والثلاثمائة مليون دولار التي صرفت كانت اول مسمار مهم في نعش الليرة اللبنانية، فرجاء ان لا نلجأ اطلاقا الى هذه البدعة المخالفة لكل الاعراف المالية التي اسمها سلفات مالية.

كل دول العالم ناضلت قرونا حتى وصلت الى مبدأ ان لا انفاق دون اعتماد. لا يجوز ان ننفق اي قرش بدون ان يصادق ممثلو الشعب على الاعتماد ولا اعتماد دون قانون، يعني في مجلس النواب. اذن رجاء ان نقلع عن بدعة السلفة لانها مخالفة لكل المبادىء المالية في العالم.

ثالث شيء يهمنا ان نقوله هو محور الموازنة التى هي محور نشاط الحكومة.

المؤسف ان الحكومة ليست قادرة ان تعمل شيئا، ماذا عندها؟ اي نشاط من المفترض ان يكون متوقفا الا النشاط السياسي ومواجهة الخدمات الحياتية ويهمني هنا ان الفت نظر الحكومة ان المواطن المسحوق بالاوضاع الامنية وما يستجد يوميا من مفاجآت تؤدي الى القتل والدمار والزيادة في التخريب وضرب مقومات الاقتصاد اللبناني، ينتظر من حكومته على الاقل ان تؤازره في توفير مقومات الصمود واهم مقومات الصمود يا اخواني الصحة. لقد احتفلنا في ٥ حزيران باسبوع البيئة العالمي ونحن نحتفل باسبوع البيئة العالمي والنفايات منتشرة في كل مكان، والذباب والجرذان والبرغش وكل انواع الحشرات منتشرة تنقل الجراثيم لتقتل هذا المواطن الصامد فساعدوا هذا المواطن على الصمود، لا استطيع بان افهم ان حكومة لا تستطيع ان تؤمن جمع النفايات، غير ممكن. اذا كان هنالك موظفون عاجزون فاستبدلوهم واذا كان الموظفون مع الميليشيات او مع الزعماء استغنوا عنهم ضعوهم قيد الدرس واستخدموا غيرهم. اذا الاليات غير متوفرة فنحن نصرف المليارات وهذه من الضرورات. اشتروا لنا الاليات قبل ان يبقى الكلام والشكوك حول استئجار وتأجير السيارات وعدم القيام بالواجبات. رجاء ان نعير موضوع الصحة كل الاهمية. بالطبع الخدمات الاساسية الاخرى وزير الهاتف نأمل منه بعد ان سمعناه واعلن عن استعداداته الطيبة ان يكمل المشوار الذي بدأ بالنسبة للعاصمة بيروت قبل ان يتسلم زمام وزارته، خاصة ان هنالك مشاريع مهمة جدا كانت تستهدف اصلاح كل الاعطال، اصلاح كل المولدات او شراء بديل عنها. تشغيل الحمراء بعد ان شغل الكترونيا نصف هاتف الشبكة، تشغيل ما يمكن تشغيله من رأس النبع، توسيع امكانات وخاصة، كما تفضلت، الهاتف الدولي والذي يشكل فعلا ففضيحة رهيبة ويهمنا ان تضع يدك عليها مثلما قلت وننهي المأساة التي يعاني منها المواطن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا اريد ان اطيل بعد ان علمت ان الرئاسة في عجلة على امل ان نناقش فيها بعد. شكرا لكم.

الرئيس: الزميل صالح الخير لديه اقتراح.

صالح الخير: دولة الرئيس، حضرة الزملاء. انني لن اتحدث عن مشروع هذه الموازنة لانها بنظري «ترويجة» بعد خمس سنوات من تعطيل عمل الميزانية في هذا البلد، نحن كل ما نتمناه لهذه الحكومة الحاضرة التي تحضر الان الموازنة العام ١٩٩١ ان تأتي بموازنة متوازنة ومدروسة على ضوء حاجات المناطق وعلى ضوء الحرمان والتخلف في المناطق التي ما زالت حتى الان لم تصلها الطرقات ولا المياه ولا الكهرباء وليس فيها مدرسة او هاتفا. انا لا اخطب الان انما اوجه ملاحظة ان الحكومة وهي في مستهل درس موازنة عام ١٩٩١ ان تراعي اعتبارات الطائف التي اتينا بها لاجل العدالة والمساواة بين كل المناطق اللبنانية.

لا نرجع الى القاعدة القديمة التي كنت انا والنواب نصر عليها وهي التوزيع على عدد النواب لانه كان هناك حظوة لعدد من النواب وكانت هناك جهات لها حظوة ايضا في هذا البلد، كنا نحاول ان نساوي انفسنا بغيرنا في هذا البلد، اليوم نحن تجاوزناها بعد الطائف.

اليوم نحن نتمنى ان تدرس الموازنة على ضوء حاجات المناطق... هناك اناس وجهات في هذا البلد لهم حظوة، فكنا نحاول ان نساوي انفسنا بغيرنا، الا اننا تجاوزنا ذلك بعد اتفاق الطائف. نتمنى بعد اليوم ان تدرس الموازنة على ضوء حاجات المناطق والحرمان الذي تعيشه لكي تأتي موازنة عام ١٩٩١ قائمة على عدالة في التوزيع ويأخذ كل مواطن حقه في ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور فريد سرحال.

فريد سرحال: دولة الرئيس، كنت اود ان لا اتكلم في هذه الجلسة، لكن بعد ان سمعنا من الزملاء تلك الاتهامات وهي اتهامات خطيرة ضد الحكومة. لذا لا استطيع الا ان اتكلم وخاصة انه لم ينبر وزير واحد ليرد على هذه الاتهامات. فانطلاقا من الطائف الذي كلف المجلس النيابي وما ينبثق عنه فهو للشرعية، اصلاح هذا البلد وارساء اساس متين لخلق دولة قوية متطورة. لكن لسوء الحظ حتى اليوم فان البوادر هي عكس ذلك، اذ لم نتعظ بالاخطاء السابقة ونأخذ العبر. فما زلنا نبني على رمل وبقينا على اخطائنا، علينا ان نتوب عن اخطائنا السابقة حتى اليوم لا زالت سياسة الحكومة تعتبر لبنان مزرعة، فكل المقررات والتشكيلات التي صدرت تدل كلها على مصالح شخصية، وهذا خطير جدا فالرأي العام يعرف كل ذلك. وانتم بهذه السياسة الشخصية تشجعون اعداء الشرعية وتهيجون الرأي العام ضدها. اما فيما يتعلق بالموازنة، فاننا لا نستطيع الا ان نقرها مهما كان فيها من سيئات. فرجاؤنا ان لا تستغل هذه الموازنة لنفقات مشبوهة، بل ان يكون هناك اعمار لبعض المناطق المحرومة التي هي فعلا محرومة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لنعد الى منطقة عكار، فعكار محرومة، لكن لو لم يكن زميلنا الشيخ مخايل الضاهر رئيسا للجنة المال والموازنة لم تصب عكار بمثل هذا الحظ، وكذلك صور لو لم يكن معالي وزير المال منها. فرجاء وحفاظا على البلد، وحفاظا على مستقبل ابنائنا علينا ان نتعظ مما سبق من سياسات لحكومات فاشلة وباطلة وشكرا.

الرئيس: حضرات الزملاء،

يهمني ان اذكر بالفترة التي بدأ فيها الاعداد لهذه الموازنة، تلك الفترة التي وصفناها باننا لم نبدأ فيها من الصفر بل من تحت الصفر. فنحن مجتمعون كشرعية سواء في المجلس النيابي او في الحكومة او في اي قطاع من قطاعات الدولة، ذلك انه منذ عام ١٩٨٥ حتى اليوم لم يكن باستطاعة الحكومة ولا المجلس ان يضعا موازنة عامة لان الوضع كان منهارا.

وعندما بدأت وزارة المالية بالاعداد للموازنة، كلنا يعرف الظروف حيث لا وزارة مال ولا ادارة ولا اجهزة تساعد في الاعداد لهذه الموازنة. لذلك فمن الطبيعي ان نجد في هذه الموازنة ثغرات وثغرات، لكننا اذا لم نبدأ في وضع موازنة سنبقى في الثغرات ونستمر في الانهيار. فعلى الاقل علينا ان نضع هذه الموازنة، وان نبدأ بالاعداد لموازنة حقيقية تعطي كل الامور الهامة مجالها ونكون بذلك قد قطعنا شوطا كبيرا في مسألة استقدام المساعدات العربية المرتقبة سواء بالنسبة للاموال المخصصة للبنان عبر مؤتمرات القمة السابقة ام بالنسبة للنية الجديدة التي بادرت اللجنة الثلاثية العربية مشكورة في طرحها لانشاء صندوق لمساعدة لبنان.

حضرة الزملاء، هذه الموازنة التي بين ايدينا وقبل ان اعطي الكلام لمعالي وزير المالية وايضا للزملاء الشيخ بطرس حرب والشيخ مخايل الضاهر لانهما طلبا الكلام تكرارا. فانا من خلال المداولة مع بعض الزملاء اجد انه من الملائم الاخذ باقتراح بعض الزملاء وذلك بتخصيص مليار و٥٠٠ مليون ليرة لبنانية للاقضية التي تبين انها لم تأخذ حقها او بعض حقها من هذه الاعتمادات. فاذا ما اخذنا بالاقتراح الموقع والقائل باعادة التوزيع من جديد بالاتفاق بين الادارة والنواب، فعمليا ونحن الان في شهر تموز سوف تأخذ منا القضية وقتا طويلا ولن نصل بالتالي الى تنفيذ اية اعتمادات للسنة الحالية.

من هنا ارى ان نأخذ من مال الاحتياط مليار و٥٠٠ مليون ليرة لبنانية لهذة الاقضية فضلا عن مليار ليرة لاقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل التي لم يلحظ لها اي اعتماد في الموازنة العامة.

على اية حال اعتقد ان هذا الامر يعفينا من اثارة الموضوع مجددا ويعطي كل المناطق بعض الحق وليس كل الحق. وهنا لا بد لي من قراءة الاقتراحات كما وردتني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مادة وحيدة: صدق مشروع قانون الموازنة العامة وملحقاتها لعام ١٩٩٠ كما عدلته لجنة المال والموازنة النيابية وكما عدله مجلس النواب في جلسته العامة باضافة المواد ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣ اليه، وتصبح المادة الثلاثون من مشروع القانون المادة ٣٤.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

المادة الثلاثون المقترحة: تعتبر باطلة بطلانا مطلقا ويحظر على اية جهة رسمية ترتيب اي اثر قانوني عليها، جميع الاعمال والتصرفات والتدابير الحاصلة خلافا للقواعد والاصول المقتضاة قانونا وبصورة خاصة ما يلي:

أ ـ عقود البيع او الوعد به والايجار المبرمة خلافا لاحكام واصول المحددة لها.

ب ـ اشغال الاملاك العامة البحرية الحاصلة دون استصدار مراسيم تجيزها ولا يترتب للشاغل الفعلي بصورة غير قانونية اي حق مكتسب مهما كانت مدة اشغاله.

ج ـ الاشغال المؤقت للاملاك العامة والبلدية واستثمارها خلافا للاصول وكان حاصلا بمقتضى ترخيص من المرجع المختص.

محمد بيضون: مكتوبة في الفقرة الاولى «الاملاك العامة والبلدية».

الرئيس: لا... حرفيا هذا هو الاقتراح، ونص قرار مجلس الوزراء المتخذ بهذا الشأن.

بطرس حرب: دولة الرئيس، خلينا نضيف «الاملاك البلدية».

الرئيس: ما في مانع.

اقتراح المادة ٣١

يخصص اعتماد قدره مليار ليرة لبنانية لوزارة الاشغال العامة والنقل ـ المديرية العامة ـ للطرق والمباني، البند ٢٢.

انشاءات طرق رئيسية وثانوية ومحلية وداخلية لاقضية بنت جبيل ـ ومرجعيون وحاصبيا والعرقوب توزع بالتساوي وفق لوائح من نواب المناطق تقدم الى وزارة الاشغال العامة والنقل.

المادة ٣٢ ـ خلافا لاي نص اخر تدور من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٠ الاعتمادات الغير معقودة في الجزء الثاني من موازنة وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من عام ١٩٨٩ لعام ١٩٩٠ قبل ١٩٩٠/١٢/٣١ وذلك وفقا للاصول المنصوص عنها في المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة ٣٣ ـ تنفذ الاعتمادات المرصدة في الجزء الثاني من هذه الموازنة وفقا لاحكام قانون المحاسبة العمومية دون سواها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بطرس حرب: لماذا لا نضيف مبلغ المليار وخمسماية مليون ليرة الى مبلغ المليار ليرة في المادة ٣١ وجعلها فقرة ثانية في هذه المادة، وايضا توزع بالتساوي وفق لوائح يقدمها النواب.

الرئيس: تماما، اذا حضرة الزملاء،

من يوافق على المادة كما تليت والمواد المعدلة في مشروع قانون الموازنة العامة.

اكثرية

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية وخالف النائب الشيخ بطرس حرب. هناك اقتراح قانون معجل مكرر يتعلق بتمديد العمل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢ تاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٧٧ المتعلق احكاما استثنائية تتعلق بانتخابات المجالس والهيئات التنفيذية لدى النقابات والتعاونيات والجمعيات على اختلافها.

يتل اقتراح القانون المعجل المكرر.

فتلي اقتراح القانون المعجل المكرر التالي:

اقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ مدد العمل اعتبارا من ١/ ١/ ١٩٩٠ وحتى تاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩١ بجميع الاحكام الاستثنائية التي حددها المرسوم الاشتراعي رقم ٤٢ تاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٧٧ ـ تطبق احكام المرسوم الاشتراعي رقم ٤٢ تاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٧٧ على الاتحادات العمالية واتحادات ارباب العمل والجمعيات على اختلافها.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

محمود عمار

الرئيس: من يوافق على اعطاء الاقتراح صفة الاستعجال المكرر.

اكثرية

الرئيس: اعطي اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت؟

اكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فنودي حضرات النواب المحترمين باسمائهم.

اكثرية

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

ليتل اقتراح القانون المتعلق بتحديد عدد النواب المعتمد لاحتساب النصاب.

اقتراح قانون

المادة الاولى ـ بصورة استثنائية وحتى اجراء انتخابات فرعية او عامة وفقا لاحكام، قانون الانتخاب وبالنسبة الى النصاب فقط المقرر في الدستور يعتبر عدد اعضاء مجلس النواب سبعين نائبا.

المادة الثانية ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: نحن درسنا الموضوع على اساس اعتماد عدد النواب الاحياء هو ما يؤلف المجلس قانونا. في سنة ١٩٨٧ كان العدد ٧٩ نائبا والان نجعله ٧٠ نائبا، اذ لا يجوز ان نغير العدد كل مرة.

الرئيس: منعا لاي جدل، المشروع درس في اللجان النيابية المشتركة كما يذكر الزميل الكبير الاستاذ نصري المعلوف، وهذا القانون هو نفسه تماما.

نصري المعلوف: في تعديل لقواعد يمكن ان يبنى عليها نتائج ضخمة جدا.

الرئيس: بصورة استثنائية فقط ولاحتساب النصاب.

نصري المعلوف: ربما في الغد يطرح مشروع قانون كان اقره المجلس وردته الرئاسة، بهذا القانون عند الاصرار وقد اصرت عليه اللجان، يجب ان تتوفر له الاكثرية الاستثنائية المنصوص عنها في المادة ٥٧. اذا سرنا في هذا المشروع سنهبط بالمستوى وفي الاكثريات، وهذا لا يجوز لان المادة ٥٧ تقول: «عدد النواب الذي يتألف منهم المجلس قانونا».

الآن ان نعدل القانون... فكأننا نلعب على الدستور، سيدي، كان هناك حكمة في ان يفرض النصاب الاستثنائي لمثل هذه القضايا وكذلك في تعديل الدستور. فاذا لجأنا الان الى هذه الوسيلة فكاننا نعمل على تصديق القوانين بالطرق العادية وهذا خطير. انا لا اعارض بل ينبغي ان يدرس وان لا يطرح على المجلس بمثل هذه العجالة اقتراح معجل وبمادة وحيدة.

الرئيس: اذكرك ايها الزميل ان هذا القانون قد درس في ٢٠ جلسة.

نصري المعلوف: مهما يكن سيدي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدل

وزير العدل: دولة الرئيس، نحن ندرك تماما الدافع وراء طرح هذا الاقتراح، ولكن ما دام عندنا ان المجلس النيابي قد اقر مبدأ واعتمد طريقة مفترضة لاحتساب النصاب. والا ان هناك بعض المحاذير يمكن ان تطرأ، واذا لم يكن بد من الخوض في هذا الموضوع فنرجو ان يقدم ذلك بمزيد من التشاور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: من الواضح ان المجلس النيابي اقر هذا المبدأ من اول ما بدأ يتساقط اعضاؤه موتا وقتلا و. . . اعتقد ان طرحه الان ما هو الا تأكيد الشيء الذي سرنا عليه كاجتهاد في المجلس. فالسؤال المطروح لماذا تحديد عدد السبعين. الله لا يقدر فليكن «عدد الاحياء» وانا اعتقد انه بدون قانون بل بموقف او بقرار يصدر عن المجلس يفي، وهذا من ناحية مبدئية دعي اليه مكتب المجلس.

الرئيس: هذا الامر يلغي كل بحث لانه قانون، وليكن «عدد الاحياء» فليس بمشكلة.

من يوافق على جعل نص «عدد الاحياء» بدلا عن تحديد العدد؟

اكثرية

الرئيس: قبلت. من يوافق على المادة الاولى معدلة يرفع يده.

اكثرية

الرئيس: قبلت المادة الاولى معدلة.

من يوافق على المادة الثانية.

اكثرية

الرئيس: قبلت المادة الاستثنائية.

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فنودي حضرات النواب المحترمين باسمائهم.

اكثرية

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية. الكلمة لمعالي وزير المال.

وزير المال: دولة الرئيس، اود ان اسجل بان الحكومة كانت على استعداد للاجابة على بعض الطروحات القيمة التي طرحها بعض الزملاء وباعتقادي بان تلك الايضاحات قد تكون مفيدة ومفيدة جدا، الا ان المجلس النيابي الكريم ارتأى السير قدما في التصويت على مشروع الموازنة العامة قبل ان

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

تدلي الحكومة برأيها وهذا الحق يعود للمجلس النيابي الكريم الذي نحترم.

القانون كما اقره المجلس بصيغته النهائية.

قانون موازنة ١٩٩٠

الماده الاولى ـ تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٩٠ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٩٠ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون. الخ...

المادة الرابعة والثلاثون ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: ليتل ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٩٠ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٣١ تموز سنة ١٩٩٠ برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني. تغيب السادة: انترانيك مانوكيان، صائب سلام، محمد يوسف بيضون، حميد دكروب، راشد الخوري، رائف سمارة، علي العبدالله، كامل الاسعد، نديم سالم، احمد اسبر، ارا يراونيان، اميل روحانا صقر، بيار دكاش، بيار حلو، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، شفيق بدر، عبد الحليم عويدات، فؤاد الطحيني، فؤاد نفاع، امين الحافظ، باخوس حكيم، جبران طوق، طلال المرعبي، عبد المجيد الرافعي، موريس فاضل، هاشم الحسيني، جوزف سكاف، حسن الرفاعي، طارق حبشي، عبدالمولى امهز، ميشال معلولي.

وتمثلت الحكومة بالوزراء السادة: عبدالله الراسي، ادمون رزق، البير منصور، نزيه البزري، ميشال ساسين، علي الخليل، جورج سعادة، الياس الخازن سورين خان اميريان.

استأنف دولة الرئيس الجلسة المخصصة لدراسة ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠، فتكلم النائب الشيخ بطرس حرب في الموضوع بصورة عامة، مطالبا بضبط النفقات. كما تكلم في الموضوع نفسه النواب السادة: خاتشيك بابكيان، الرئيس رشيد الصلح، توفيق عساف ورئيس لجنة المال والموازنة الشيخ مخايل الضاهر، فاوضح بعض الامور المتعلقة بالارقام المخصصة في الموازنة لمنطقة عكار، وتحدث معالي الدكتور جورج سعاده مؤكدا ان النائب يمثل كل لبنان وليس ممثلا لمنطقة واحدة، وان الحرمان يطال جميع المناطق اللبنانية. واعتبر دولة رئيس المجلس ان جميع المناطق اللبنانية محرومة وان هذه الاعتمادات لا تفي بالحاجة، ولا بد من انتظار صندوق الدعم الذي سيخصص للبنان، كما اوضح دولته على ضرورة وضع موازنة مدروسة وحقيقية في المستقبل، ثم عرض بعض الاقتراحات المقدمة من بعض السادة النواب واقر التصويت على مشروع الموازنة بمادة وحيدة مع التعديلات الواردة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كما صدق المجلس:

- اقتراح قانون معجل مكرر يقضي بتمديد العمل بالمرسوم رقم ٤٢ والمتعلق بانتخابات المجالس والهيئات التنفيذية لدى النقابات والتعاونيات والجمعيات.
- اقتراح القانون الرامي الى تحديد العدد المعتمد لاحتساب النصاب معدلا.

وتلي هذا الملخص وتم التصديق عليه.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر.

رئيس المجلس

حسين الحسيني

امينا السر

طارق حبشي

صالح الخير

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

عاطف جانبيه

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

عادل شويري

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

رياض غنام

رئيس دائرة المحاضر

وجيه عيسى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher